السعدون رفعها لـ 16 و17 يناير الجاري

استقالة الحكومة واعتذارها عن الحضور «طيّر» جلسة مجلس الأمة

السعدون يرفع الجلسة ليومي 16 و 17 الجاري

النواب خلال دخولهم قاعة عبدالله السالم (تصوير: صالح محمد)

كتب : أحمد الهديبان

رفع رئيس مجلس الأمة أحمد عبدالعزيز السعدون الجلسة العادية أمس لاعتذار الحكومة عن حضور الجلسة.

وقال السعدون " تفتتح الجلسة، نظرا لاستقالة الحكومة وصدور الأمر الأميري بتاريخ 20 ديسمبر 2023 بقبول استقالة الحكومة، فقد أبلغني نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة باعتذار الحكومة عن حضور جلسة اليوم "أمس"، لذلك ترفع الجلسة إلى يومي 16 و17 يناير 2024 ".

في هذا الإطار قال مراقبون للصباح إن الوقت المتبقي على موعد الجلسة القادمة قد يكون غير كاف لتشكيل الحكومة الجديدة، وحضورها أمام مجلس الأمة، مشيرين إلى أن جلسات مجلس الأمة ستنتظم بدءا من آخر يناير الشهر الجاري بعد قسم الحكومة الجديدة.

وعودا على بدء فقد شدد النائب داود معرفي على ضرورة عقد الجلسات من دون شرط حضور الحكومة، مبيناً أن صحة انعقاد الجلسات تكون بحضور أغلبية أعضاء المجلس.

وأكد في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة ضرورة الالتزام بالخارطة التشريعية وإقرار القوانين التي ينتظرها أبناء الشعب الكويتي.

وقال معرفي "أعتقد أن المنصة تحتاج شجاعة حتى تكسر الأعراف التي يجب أن تتغير"، مضيفا إن عرف عدم انعقاد الجلسات لعدم حضور الحكومة أمر غير مقبول ولن يمر في المرة المقبلة. وأشار إلى وجود خارطة تشريعية اتفق عليها الأغلبية من النواب وكان من الأجدى الاستمرار فيها حتى بعدم حضور الحكومة.

وأكد ضرورة عدم تعطيل مصالح المواطنين لاسيما أن الحكومة قد يكون أمامها متسع من الوقت كي تتشكل وقد تأخذ وقتا كبيرا قد يصل إلى أشهر فلا يوجد ما يقيدها في التشكيل، مضيفا إنه من غير المقبول انتظار المواطنين حتى تتشكل الحكومة وتعطيل مصالحهم.

وطالب معرفي بانعقاد الجلسات لأن النواب لم يأخذوا الفرص الكافية في قاعة عبدالله السالم لتوصيل وجهة نظرهم، موضحا أنه من غير المقبول السير باتجاه الحكومة وأن نخذل الشعب.

وقال "إذا كانت الحكومة تريد التغيير في الخارطة فهذا شأنها، والنواب على استعداد للاتفاق معها في هذا الشأن، وفي الوقت ذاته يجب الاستمرار بما التزم به النواب، وإقرار القوانين وفي حال رغبة الحكومة في رد بعض القوانين فهذا شأنها".

من جهته قال النائب عبدالله المضف إن «حالات عدم انعقاد الجلسات تتمثل في تطبيق المادة 106 من الدستور، أو حل المجلس، أو عدم توافر العدد القانوني للانعقاد، أما غير ذلك فيعتبر إخلالاً بمبدأ فصل السلطات مع تعاونها».

وأضاف: «لكي لايترك الأمر لاجتهادات تنتقص من حق الأمة، تقدمنا بتعديل على اللائحة ينص صراحة على صحة انعقاد الجلسات بغياب الحكومة».

- **مراقبون لـ الصباح: رئيس الوزراء الجديد يحتاج إلى وقت كاف لتشكيل حكومة قوية والجلسة القادمة في "مهب الريح"**
- **جلسات المجلس قد تنتظم بشكل نهائي في نهاية هذا الشهر بعد قسم الحكومة الجديدة**
- **معرفي: يجب عقد الجلسات من دون شرط حضور الحكومة والالتزام بالخارطة التشريعية**
- **أعتقد أن المنصة تحتاج شجاعة حتى تكسر الأعراف التي يجب أن تتغير**
- **النواب لم يأخذوا الفرص الكافية في قاعة عبدالله السالم لتوصيل وجهة نظرهم**
- **عبدالله المضف: تقدمنا بـ"تعديل" على اللائحة بصحة انعقاد الجلسات في غياب الحكومة**

حوار نيابي

الغانم حاضرا

الخنفور متواجدا في الجلسة

النواب الحاضرون

النواب يغادرون القاعة بعد رفع الجلسة

الحجرف مبتسما

داود معرفي متحدثا بعد رفع الجلسة

عبدالله المضف

استمراراً للتضامن الكويتي مع الحق الفلسطيني وتنفيذا لتوصيات مجلس الأمة

نواب: على «الخارجية» الانضمام لدعوى جنوب أفريقيا في «العدل الدولية» ضد الكيان الصهيوني

أصدر عدد من أعضاء مجلس الأمة بياناً يطالبون فيه الخارجية الكويتية بضرورة الانضمام ودعم دعوى جنوب أفريقيا في محكمة العدل الدولية ضد الكيان الصهيوني.

ويأتي البيان استمراراً للتضامن الكويتي مع الحق الفلسطيني وتنفيذا لتوصيات مجلس الأمة في جلسته الخاصة المنعقدة بتاريخ 1 نوفمبر 2023، وفيما يلي نص البيان.

قال رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى".

يشهد إخواننا في غزة جرائم بشعة تقوم بها العصابات الصهيونية – ما يسمى بجيش الاحتلال – في قطاع غزة حيث تمت إبادة أكثر من 20 ألف فلسطيني معظمهم من النساء والأطفال وتهجير أكثر من 1.8 مليون قسرا من منازلهم في شمال وجنوب القطاع وهدم المساجد والمعابد والمستشفيات واستهداف الصحفيين وقصف مقرات اللاجئين والمنظمات الدولية التي تأويهم فضلا عن منع وصول المساعدات.

وقد وصفت المنظمات الدولية هذا العدوان بأنه الأكثر دموية والأبشع في تاريخ الحروب المعاصرة ومع ذلك لا تزال الدول الغربية تحصن دولة الاحتلال وتحميها في المحافل الدولية في عدوانها ضد المدنيين العزل في قطاع غزة. لذا، انطلاقا من ديننا وإنسانيتنا ومواقف دولتنا الراسخة تجاه القضية الفلسطينية وانسجاما مع توصيات مجلسنا في جلسة 1 نوفمبر الماضي بملاحقة قادة الكيان الصهيوني في المحافل الدولية، نطالب حكومتنا ممثلة بوزارة الخارجية إلى الانضمام وتأييد القضية المرفوعة من قبل جمهورية جنوب أفريقيا ضد الاحتلال في محكمة العدل الدولية بتهمة الإبادة الجماعية بموجب "اتفاقية المنع والمعاقبة على جريمة الإبادة الجماعية" تجاه إخواننا في غزة استنادا إلى المادة 63 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية وذلك نصرة لإخواننا في غزة وتجسيدا لدور الكويت الرائد في نصرة القضايا الإسلامية العادلة في ظل غياب الموقف العربي والإسلامي الموحد ضد جرائم الاحتلال، "وذلك أضعف الأيمان".

النواب الموقعون على البيان هم:

أمين سر مجلس الأمة أسامة الشاهين ومراقب مجلس الأمة النائب د. فلاح الهاجري ود. عبدالعزيز الصقعبي ود.عبد الكريم الكندري وبدر نشمي العنزي ومهند الساير ود.حمد المطر وعبدالله الأنبعي ود.عبدالهادي العجمي ومبارك الحجرف ومتعب الرثعان وجراح الفوزان وحمد العليان وشعيب المويزري وفهد بن جامع ود. محمد المهّان وماجد المطيري وهاني شمس ود.حسن جوهر، ود. بدر الملا وفهد المسعود ود.عادل الدمخي، وعبدالله المضف وأسامة الزيد وشعيب شعبان ود. جنان بوشهري وبدر سيار الشمري وفارس العتيبي ومهلهل المضف وعبدالوهاب العيسى وعبدالله فهاد العنزي وسعود العصفور وخالد الطمار وحمدان العازمي وداود معرفي وخالد المونس وحمد العبيد وحمد المدلج ود. محمد الحويلة.

توقيعات النواب على البيان